العدوانية والعنف بالوسط المدرسي المغربي: الأسباب وسبل الوقاية والعلاج

الدكتور: يونس آيت وحليم فطار
أستاذ باحث في – الفكر الإسلامي– و–علوم التربية –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة ابن طفيل – القنيطرة
أستاذ مزاول لمهنة التدريس بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
المغرب

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث إحدى أخطر الظواهر تناميا وتأثيرا سلبيا داخل المجتمع، ألا وهي ظاهرة العدوانية والعنف بالوسط المدرسي بالمغرب، خاصة وأنها تتعلق بقطاع أشد حساسية وأكثر حيوية، وهو قطاع التعليم، وتناولت فيه أهم الأسباب المفضية إلى هذه الظاهرة مع الإشارة إلى مظاهرها وآثرها على الفرد والمجتمع، ثم قدمت مجموعة من الحلول العملية التي من شأنها التخفيف من الظاهرة أو اضمحلالها وعلاجها في مهدها قبل استفحالها بين فئات الشباب على الخصوص، الذين باتوا يهددون سلامة بعضهم وسلامة مدرسيهم بشكل ملحوظ في وسط يعد هو المكان المناسب والأمثل لتلقين الثقافة والمعرفة والتربية على قيم المواطنة وحب الوطن، وترسيخ السلوكات النبيلة كالتعاون والتضامن.

الكلمات المفتاحية: العنف – العدوانية – المدرسة – التربية – القدوة – الوقاية والعلاج – المواطنة

Research Summary:

This research addresses one of the most dangerous phenomena within society: aggression and violence in schools in Morocco. This is particularly true given that it pertains to a more sensitive and vital sector, namely the education sector. The research addresses the most important causes leading to this phenomenon, highlighting its manifestations and impact on individuals and society. It then presents a set of practical solutions that could mitigate or mitigate the phenomenon and address it in its infancy before it escalates, particularly among young people. These young people are now significantly threatening the safety of each other and their teachers, in an environment that is considered the ideal setting for inculcating culture, knowledge, and education on the values of citizenship and patriotism, while also instilling noble behaviors such as cooperation and solidarity.

Keywords: Violence - Aggression - School - Education - Role Models - Prevention and Treatment - Citizenship

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

تعيش الأوساط التعليمية والتربوية بالآونة الأخيرة على وقع ظاهرة تتنامى بشكل مقلق إن في الأوساط الأسرية أو المؤسسات التعليمية، ولم تسلم منها في بعض الأحيان حتى أماكن الترويح عن النفس كالمتنزهات وأماكن الترفيه، ألا وهي ظاهرة العنف، هذه الظاهرة التي كانت محط اهتمام من الفاعلين التربويين والاجتماعيين للحد منها أو القضاء عليها، لكنها اليوم باتت تعرف تناميا ملحوظا ومخيفا، وأضحت جزءا كبيرا من واقعنا المعاش لما لها من آثار وانعكاسات نفسية واجتماعية على الفرد والجماعة، فالعالم كله يشهد انتشارا مهولا لمظاهر العنف، والذي اتخذ عدة أشكال وصور منها العنف الدولي، العنف الأسري، العنف ضد المرأة، وما زال العنف يطرح نفسه كإشكالية فلسفية واجتماعية في قلب الحياة الإنسانية المعاصرة[1]، ولعل أخطرها وأشدها ما نحن بصدد دراسته، وهو ظاهرة العنف المدرسي؛ فما هي ياترى الأسباب وراءها؟ ومن يتحمل المسؤولية في تناميها وانتشارها؟ وهل يعتبر الآباء والأسر السبب الأول في ظهورها لعدم قيامهم بواجب التربية وحسن الرعاية على الآداب الإسلامية والأخلاق والقيم المجتمعية؟ أم إن المسؤولية تتحملها المؤسسات الاجتماعية لتخليها عن دورها التربوي أو الزجري للحد منها، وردع كل المتسببين فيها؟ ويقصد بها المؤسسات التعليمية في دورها التربوي والأمينة في دورها الزجري، ومؤسسات المجتمع المدني في دورها التحسيسي بمخاطر العنف، وغرس قيم الوطنية والمواطنة في صفوف فئات الشباب على وجه الخصوص.

لذلك يأتي هذا المقال محاولا من خلاله الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء شيوع ظاهرة العدوانية والعنف وخاصة في الأوساط التعليمية، منطلقا في تحليل هذه الظاهرة من التجربة الشخصية في المجال التربوي لمدة تصل تقريبا لعقدين من الزمان، وأيضا من تحليلات الخبراء التربويين والاجتماعيين، إسهاما منا في اقتراح حلول ناجعة لمعالجة الظاهرة والحد من تناميها كل من موقع مسؤوليته.

مشكلة البحث:

تعد ظاهرة العنف والعدوانية من أخطر ما يهدد الجسم التربوي بالمؤسسات التعليمية سواء عمومية أو خصوصية، ويسهم بشكل مقلق في إبعاده عن دوره الريادي في التربية في الوقت الذي ينتظر منه تقديم حلول لمظاهر انحراف السلوكات المجتمعية، وقد تنامت في المواسم التعليمية الأخيرة ظاهرة العنف المدرسي بشكل ينذر بالخطر ويدق ناقوس الاستعداد العاجل لمواجهته، خصوصا حينما صار أغلب الضحايا من المربين والأساتذة، ووصلت العدوانية عليهم إلى إزهاق أرواح العديد من النخب والأطر والكفاءات الوطنية الذين كنا نعتز بتفانيهم في أداء مهامهم، ما جعل أغلب التربويين ينفر من العملية التربوية نظرا للأجواء المشحونة داخل المؤسسات والتي يصعب معها تمرير الحصص التعليمية بالسلاسة والسهولة كما السابق، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأساتذة المرتادين على أطباء علم النفس، بسبب تراكم مشكلات التدريس على عاتقهم خلال كل حصة تعليمية، حتى بات الكثير منهم قلقا على صحته النفسية بسبب ما يتعرض له من ضغوط واضطرابات داخل الفصول الدرسية أو خارجها، بسبب انعدام الحماية الأمنية والقانونية اللازمة، ما يجعل المدرسين يتخبطون أمام موجات متلاطمة من الظروف الصعبة التي تعوقهم أثناء القيام بمهامهم التربوية النبيلة على أكمل وجه، فكانت هذه هي الدوافع إلى ضرورة البحث عن الأسباب وراء هذه الظاهرة، مع كشف اللثام عن مظاهرها وآثارها، مبرزا الأدوار التي تقوم بها الجهات الرسمية وكل المتدخلين والفاعلين للحد منها، مع ضرورة تقديم حلول عملية للتخفيف منها وتفادي تهديداتها للجسم التربوي وللمؤسسات التعليمية.

مقالات ومواضيع سابقة:

عند تصفحنا لمحركات البحث العلمي لمعرفة كم الأبحاث حول الظاهرة في الوسط الثقافي المغربي نلحظ ندرة كبيرة لمثل هذه الأبحاث التي تسلط الضوء على أسبابها ومسبباتها وسبل الوقاية منها، وهذا أيضا قد يشكل إحدى العوامل الأساسية في تناميها، وهو غياب رؤية وخطة استباقية لكل إشكالياتها وكيفية معالجتها والحيلولة دون تزايدها بهذا الشكل المقلق. وفيما يلي بعض الأبحاث والمقالات التي تناولت الظاهرة

ولكن من وجهات نظر مختلفة عن المجتمع المغربي من بلدان عربية وإسلامية متعددة، ونحن نعلم أن نجاح الحلول المقترحة ينبغي أن ينطلق من واقع المجتمع الذي نعيش فيه، وإن كان هذا لا يمنع أبدا الاستفادة من تجارب الآخرين، وفيما يلي قائمة لعدة دراسات نظرية أو مزدوجة بين النظري والميداني سواء في المغرب أو مجتمعات عربية شقيقة

- ظاهرة العنف المدرسي: العوامل، الآثار، سبل الوقاية، مجلة المجتمع والرياضة، 31-12-2018، الصفحات (25-35)؛
- دراسة نظرية لواقع العنف في المدارس التربوية "سبل الوقاية والتقليل من انتشاره"، الورعادي فاتح، " مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية"، 01-06-2018، الصفحات: (8-18)؛
- ظاهرة العنف في الوسط المدرسي (الدوافع وسبل الوقاية والعلاج) دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ ثانوية ملازم إبراهيم بن عثمان -بئر العاتر– تبسة مباركية أسامة. عباسية رحوي "مجلة العلوم الإنسانية"، 31-03-2022، الصفحات (43-60)؛
- ورشة تفاعلية حول "ظاهرة العنف في الوسط التعليمي: الواقع والتحديات وسبل المواجهة"، نظمها المرصد الوطني للإجرام بشراكة مع جامعة الحسن الأول بسطات، برواق وزارة العدل في المعرض الدولي للكتاب والنشر بالرباط، بحضور نخبة من الخبراء والمتخصصين وجمهور واسع من الطلبة والمهتمين، يوم الأحد 27 أبريل 2025.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. إن هذا الموضوع يتناول جانبا من أهم جوانب الحياة وهو المدرسة، فهو يمس قضية تعد هي اللبنة والأساس لتقدم المجتمعات أو انهيارها؛
2. إن العنف المدرسي أصبح شائعا ومنتشرا في الأوساط العالمية عامة، وفي الأوساط التعليمية بشكل مقلق على وجه الخصوص، وهذا ما يدعو إلى ضرورة اليقظة والتعبئة العامة لمجابهته؛
3. إن الأوساط التربوية التي كانت هي الأسرة الثانية للطفل صارت مرتعا للعديد من المظاهر اللاتربوية، والتي تتنافى مع الدور الأساس الذي تسعى المؤسسات التعليمية لتحقيقه، فبدل أن تكون المؤسسة مؤثرة أخلاقيا وقيميا، صارت متأثرة بظواهر خطيرة على أخلاق الطفل وسلوكه؛
4. ضرورة إيلاء المدرسة اهتماما يجعلها من أولويات المجتمع المغربي، لأن عليها المعول في تكوين أجيال طموحة منتجة فاعلة مفعمة بأشكال الإبداع الفكري والعلمي والثقافي؛
5. محاولة الإدلاء بحلول آنية ومستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة أو التخفيف منها والحد من انتشارها؛
6. إن تنامي العدوان والعنف في الأوساط التعليمة المغربية أصبح متزايدا، حتى صار حديث العام والخاص، لدى الرأي العام الوطني، إن في الأوساط السياسية والأمنية وفي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، لذلك يعد التربويون أولى الفاعلين بتنظيم ورشات وإنشاء أبحاث تقدم حلولا عملية وفعلية للحد منه.

مفهوم العنف:

تعددت تعريفات اللغويين والباحثين لهذا المصطلح، انطلاقا من تباين الثقافات والمشارب لكنها تتفق في كليتها على كونها كل سلوك عدواني ضد الذات أو الآخر بما يتنافى مع الأخلاق العامة، فمن هذه التعريفات:

أولا: تعريف العنف في اللغة:

يعرف العنف في اللغة[2]: بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، يقال أعنفته تعنيفا: أي عيرته ولمته ووبخته بالتقريع، والعنيف الشديد القول، والعنف: الغلظ والصلابة، واعتنف الأمر: إذا أخذه بعنف، وأعنف الشيء أخذه بشدة، وعنَّفه: لامه بعنف وشدة، والتعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم[3].

فنستفيد من هذا المعنى اللغوي ما يلي:

- إن العنف يتخذ أشكالا وصورا متعددة، فقد يكون لفظيا، معنويا، جسديا؛
- إن العنف يأتي بمعنى التنمر حينما يستعمل المعنِّف أسلوب القدح في شخص المعنَّف؛
- إن الكثير من أشكال العنف لا نلقي لها بالا والبعض لا يعدها عنفا؛ لأنها صارت منتشرة بشكل مفرط في أوساطنا الاجتماعية حتى أضحت أمرا اعتياديا، كالتعيير واللوم والتوبيخ والتقريع، والنقاش الحاد، ويضاف إليها أنواع السباب والشتم المتبادل والذي قد يعتدى فيه على المعتقدات (كسب الدي) أو الاعتداء على الأصول (كسب الوالدين)؛

ثانيا: تعريف العنف اصطلاحا:

العنف اصطلاحا ضد الرفق، والرفق حسن الانقياد لما يؤدي إلى الجميل[4]، أو هو التوسط والتلطف في الأمر[5].

والعنف معالجة الأمور بالشدة والغلظة[6]، فيكون العنف بمعنى: الغلو والشدة والغلظة في معاملة الآخرين.

وتعرف "**موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**" العنف على أنه: (سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره)[7].

والمفهوم السيكولوجي(النفسي) للعنف: هو سلوك الفرد البدني واللفظي الذي يتسم بالتطرف في العدوان الصريح والمباشر، وذلك بهدف إلحاق الأذى بدنيا ونفسيا بالآخرين وهو ميل انفعالي عدواني مباشر وخارجي، موجه إلى آخر توجيها مباشرا ماديا أو لفظيا، ويؤدي بصاحبه إلى أن يفكر ويدرك بطريقة غير عادية)

فالقاسم المشترك بين العريف عند اللغويين والاصطلاحيين وعلماء النفس يكاد يكون متطابقا في كون كل التعريفات اتفقت على أن العنف هو الاستخدام المفرط للقوة اللفظية أو الجسدية أو المعنوية لتعنيف الإنسان الآخر وإكراهه وإخضاعه.

أما في المفهوم الشرعي الديني فإننا نجده يشمل أكثر من الأذى المادي، فسوء الأدب، والتلفظ على الآخرين والجفاء عنهم وقذف أعراضهم، وهمزهم ولمزهم ولو بواسطة التلويح أو الإيماء تعد من سوء الأخلاق التي رفضتها الشريعة الإسلامية، مما يدل على أن كل مظاهر القسوة والغلظة والعنف سواء كانت مصحوبة بأذى مادي أو معنوي صادرة عن قوي أو ضعيف أو ذكر أو أنثى تعتبر سلوكا مرفوضا وعنفا يعاقب عليه صاحبه.

تعريف العدوانية:

العدوان شعور داخلي بالغضب والاستياء، ويعبر عنه ظاهرياً في صورة فعل أو سلوك يقر به شخص أو جماعة بقصد إيقاع الأذى لشخص أو جماعة أخرى أو للذات أو الممتلكات، ويأخذ العدوان صور العنف الجسمي متمثلاً في الضرب والتشاجر، كما التشهير، ويتخذ صور التدمير وإتلاف الأشياء والعدوان اللفظي متمثلا في الكيد، الفتنة، التهديد، اللمز، النكتة اللاذعة، والإيذاء النفسي[8].

لذلك يعد العدوان انتهاكا للمعايير الاجتماعية، ويدل على كراهية الغير، والشخص العدواني يعمل عكس قوانين السلوك المقبولة اجتماعيا[9].

ويرى آخرون أن العدوان هو كل فعل يتسم بالعداء اتجاه الموضوع أو الذات، ويهدف للهدم والتدمير نقيضا للحياة[10]، وقد يكون في بعض الأحيان ناجما عن الشعور بالإحباط واليأس والرفض المجتمعي.

تعريف العنف المدرسي:

يُعرّف دوبايكي العنف المدرسي بأنّه تسلسلٌ يبدأ بضعف وازع الحياء واحترام الذات يُنتج سلوكاتٍ تخريبيّة أو أنماطاً من التهديد والعراك، وربّما قد تؤدي إلى القتل ليعكس جانباً من انحطاط البيئة التربويّة وأجزائها[11].

أسباب ظاهرة العنف والعدوانية بالمؤسسات التعليمية:

تشهد أزمة العنف والعدوانية تطورات خطيرة وكبيرة في مختلف المستويات التعليمية التربوية المدرسية، فلم تسلم من هذه الظاهرة حتى أدنى المستويات التعليمية كالمدارس الابتدائية، وفي بعض الأحيان مؤسسات التعليم الأولي، فلم يعد السلوك العنيف صادرا عن فئات تعاني الانحراف في السلوك بل إنها قد تصدر من أكثر الناس اتزانا وأفضلهم استقامة وأخلاقا في ظاهرة تثير العديد من المخاوف على مستقبل وسلامة أطفالنا،

ولقد أكد "**كونارد لورنز**" وهو واحد من علماء النفس الذين شغلوا بقضية العدوانية والعنف "**أن الناس المفطورين على التسامح والذين لا يستطيعون حتى معاقبة طفل شرير يمكنهم إطلاق الصواريخ وإلقاء الأكداس المكدسة من القنابل المدمرة على المدن والناس والأطفال، وقتل مئات وآلاف الأطفال في أفران اللهب**"[12]، ويضيف **لورنز** "**إن كون الناس العاديين الطيبين هم الذين يفعلون ذلك، يحمل من الغرابة والهول ما تحمله أية فظاعة شيطانية من فظاعات الحرب**"[13].

هذا العنف كما يلحظ ميدانيا ومن خلال تصريح المشتغلين بالشأن التربوي فإما أن يكون أفقيا (تلميذ≠ تلميذ) أو (أستاذ≠ أستاذ)، أوعموديا (أستاذ≠ تلميذ) أو (تلميذ ≠أستاذ) أو (إداري ≠ أستاذ) أو (إداري≠ تلميذ) أو العكس وهكذا...، ظاهرة تفاقمت وارتبطت بها إشكالات تعد هي الأشد عنفا وتفشيا في وسط يصنفه الباحثون والتربويون أنه المؤسسة الثانية الحاضنة للأطفال والتلاميذ بعد الأسرة، والتي يعد من مهامها الأساسية تنشئة الطفل و إعداده للحياة المستقبلية، ورعايته وتهذيب سلوكه، والحرص على غرس القيم أثناء تربيته حتى يتشبع بالقيم الأخلاقية والإنسانية النبيلة، وتوفير الفضاء الملائم لتزويده بالقيم الوطنية التي تجعل منه مواطنا صالحا لنفسه ولمجتمعه، فلا يمكن الحديث عن جودة في التربية أوالتعليم، في وسط خال عن المعاني الإيجابية، ومعزول عن مناخ نفسي وتربوي إيجابي ولا يشجع على البحث العلمي والتفكير والإبداع الخلاق، سواء لدى الطفل أو التلميذ أو الطاقم التربوي والإداري عموما، كما أغلقنا عليهم في وسط مشحون بالممارسات السلبية والتي شعارها العنف والظلم والجريمة المنظمة في بعض الأحيان، حتى يصير أشبه بالسجن، بدل أن يكون الوسط التعليمي مرتعا خصبا لتولد الأفكار الإيجابية، وإنتاج أجيال تشرق بالطموح نحو التقدم المعرفي والعلمي في مختلف المجالات، والواقع لا يخفي أن هذا ما ترجوه الجهات المختصة من خلال رفع شعار الجودة وتكافؤ الفرص للجميع، وهي أهداف لاشك أنها تتحقق أو في طريقها إلى ذلك، لكنها لاترقى إلى المستوى المطلوب خاصة حينما تصطدم بمثل هذه السلوكات النشاز، والحالات الموبوءة التي وجب التصدي لها بالطرق التربوية أولا قبل اللجوء

إلى استئصالها بتدخل جميع الفرقاء الاجتماعيين في إطار العمل المشترك والتنسيق الدائم بين كل المتدخلين لإنقاذ المدرسة المغربية من التشويه، ومساعدتها على القيام بأدوارها الأهم في أي مجتمع يرفع شعار التقدم ويسعى نحو الارتقاء الاجتماعي والحضاري.

ويمكن تلخيص أسباب العنف فيما يلي:

1. العوامل النفسية :

وهي تفريغ الانفعالات النفسية لدى الشخص القائم بسلوك العنف وهو شعور المعنف نفسيا في حياته اليومية بالغضب والضغط الذي يلاقيه من المجتمع. .. إلى جانب الشعور بالغيرة التي هي انفعال مركب من حب التملك والشعور بالغضب[14].

2. المشكلات الاقتصادية:

إن البطالة والفقر والديون المتراكمة على الأسرة وما إلى ذلك من أزمات مادية ومعيشية، تزيد من الضغوط النفسية داخل الأسر، فالطفل الذي ينشأ في بيئة تعاني الهشاشة والفقر والحاجة والعوز ينمو في وجدانه مشاعر الكراهية اتجاه غيره بسبب انعدام تكافؤ الفرص، ومن ثم قد تحركه مشاعر اليأس والمظلومية إلى التفكير في الانتقام من واقعه، وهذا ما يولد الكراهية التي تترجم إلى سلوك عنيف

وهي المشكلات التي تحدث بسبب أعباء النفقة وتحمل المسؤولية المادية، والتي لا يطيقها رب الأسرة، فتدفعه أحيانا إلى استخدام العنف إزاء أسرته سواء زوجته أو أبنائه، بتفريغه شحنة الخيبة والفقر والتي تنعكس آثارها السلبية على تماسك الأسرة واستمراريتها، وغالبا ما تنتهي مثل هذه الحالات بالطلاق والتفكك الأسري.

3. المشكلات الاجتماعية:

تعاني الكثير من الفئات المجتمعية وخاصة الشباب العديد من الأزمات النفسية نظرا للخطابات التيئيسية التي تجعل آفاقهم المستقبلية بلا هدف ولا معنى، وهذا كاف في خلق صراعات نفسية جراء الصدمات التي يتلقونها كل يوم، حيث أصبح الخطاب الرائج في المجتمع وفي وسائل الإعلام والسياسة ومواقع التواصل الاجتماعي لا يتحدث سوى عن الأزمة (أزمة السياسة، أزمة الإبداع، أزمة الشباب، أزمة البطالة، أزمة الجفاف، أزمة القيم والأخلاق، أزمة الضمير، أزمة الصحة... إلخ)، ومظاهر الفساد في المجتمع و التجارب الفاشلة في مختلف المجالات، لحد أصبح معه هذا الخطاب يهدد شعور المواطن بالأمن والاستقرار وحب الحياة ويرسخ الشعور باليأس والإحباط[15]. فبدل أن نبني جيلا طموحا ومتفائلا ومنتجا، ننتج بخطاب التيئيس آلات مدمرة؛ لأنها امتلأت بمشاعر الحقد والكراهية والرغبة في الانتقام من الواقع والمحيط الذي تعتبره السبب الرئيس فيما آلت إليه أوضاعهم.

4. الافتقار للمهارات الاجتماعية:

يرى العديد من التربويين والمشتغلين في المجال التربوي أن نسبة عالية من التلاميذ يفتقرون إلى الحد الأدنى من المهارات الاجتماعية الأساسية التي تساعدهم على الاندماج في النسيج الاجتماعي، كالتواصل والحوار، والتعايش، وتدبير الاختلاف، وتقبل الآخر، فامتلاك هذه المهارات أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، وما لم يتعود الأبناء على ذلك في أسرهم، فإن تلقينها في الأوساط التربوية يعد أشبه بالمستحيل نظرا لعوامل متعددة، أبرزها ظاهرة الاكتظاظ التي تجعل العمل التربوي مستحيلا بله تأطير التلاميذ على القيم المجتمعية، أضف إلى ذلك أن الكثير من التلاميذ تؤثر في تكوين شخصيتهم عوامل خارجية تعد أكثر جذبا لهم من الأسرة والمدرسة، تنمي لديهم الميل إلى العنف بدل تأطيرهم على القيم المجتمعية كالحركات التشجيعية بملاعب الكرة مثلا.

5. غياب القدوة:

إن أول ركائز التربية السليمة وأُساسها المتين، والذي بدونه قد تنهار المؤسسة الأسرية، والذي لا غنى عنه في حياة الأطفال والأبناء هو: (القدوة الحسنة)، وذلك بأن يكون الآباء قدوة حسنة في السلوك والأقوال والأعمال أمام الأبناء قبل كل شيء، فقبل أن يربيهم على التخلق بالخلق الحسن بكثرة المواعظ والدروس، يجب عليه أن يتصف هو بمكارم الأخلاق، حتى يتعود الابن على التعلم بالقرين، ولأن الأطفال مجبولين منذ الصغر على التقليد والمحاكاة فوجب اعتماد هذا مدخلا لغرس العديد من الآداب والقيم منذ النشأة الأولى، قبل أن يشب الأبناء ويبحثون لهم عن قدوات أخرى أخطر عشرة وأشد سوءا، ويكون الأوان على نجاتهم وسلامتهم حينها قد ولى. كما أن التعليم وغرس القيم في مرحلة الطفولة والصغر أيسر بكثير من التعليم في مرحلة الكبر، أو في فترات المراهقة، لوجود الكثير من العوامل التي تتداخل وتمنع الآباء من الوصول إلى الأهداف المنشودة أثناء التربية، يقول الشاعر وهو يشير إلى سهولة عملية التربية في الصغر وصعوبتها في الكبر:

قَد يَنفَعُ الأدب الأطفال في صغر (*****) وَلَيسَ يَنفَعُ بَعد الكَثرَةُ الأَدَب

إن الغصون إذا قومتها اعتدلت(*****) ولا يلين إذا قومته الخشب[16]

لذلك لا يمكن أن ننكر ما للمدرس القدوة من الأثر الكبير في الرقي وإصلاح المجتمع الإنساني علميًا وخلقيًا وأدبيًا وصحيًا واجتماعيًا، فهو النائب الأول عن الأسرة، وأثر المدرس الصالح يظهر على نفوس تلاميذه فيغرس فيهم الفضائل والأخلاق الحسنة وما يراه خيرًا للأمة والوطن، فكلما أعنا المدرس على توفير المناخ المناسب لإيصال رسالته التربوية كان ذلك عونا للأسرة والمجتمع على التخفيف من مظاهر العدوانية والعنف، وترسيخ القيم النبيلة التي ينعم بآثارها الحسنة الأسرة والمجتمع على حد سواء.

6. طبيعة الأسرة (العنف الأسري):

يعتبر الكثير من الأسر أن العنف خصوصا خلال المراحل الأولى من الطفولة أمرا طبيعيا، ويدخل في التكوين الأساسي للطفل، حيث يتم التغاضي عنه ويعتبر أحيانا عملا مشروعا، وكوسيلة يستعملها الآباء لتربية أطفالهم، ويظن الكثير منهم أنه في مصلحة الأطفال[17]، فالأسرة التي يعتمد فيها الآباء على العنف كعنصر أساسي في التواصل بينهم أوأثناء التربية تعد أكبر صانع لآلات مشحونة بالطاقات الخطرة على نفسها وعلى غيرها، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من "400000" طفل ينقطعون عن الدراسة سنويا، لاسيما في المناطق القروية، بسبب ما يتعرضون له من عنف وتحملهم لمسؤوليات فوق طاقتهم، وتحرمهم من حقهم في الاستمتاع بطفولتهم، وأغلب هذه الحالات تعاني ظروفا اجتماعية ومادية مزرية[18]، كما أن الأطفال الذين يعيشون في أسرة تعتمد التعنيف وسيلة أساسية في تربية أبنائها، أو أن يترعرع الأطفال وهم يشهدون الممارسات العنيفة والعدوانية داخل البيت، كأن يعنف الزوج زوجته أو أبناءه أو أحد أفراد الأسرة، يكون أفرادها أكثر جنوحا إلى العنف وممارسته على من حولهم في علاقاتهم الاجتماعية، وقد يكون هذا العنف لفظيا أو جسديا أو نفسيا، أو حتى جنسيا في بعض الأحيان، وفي أغلب الحالات يكون النساء والأطفال هم أكثر ضحايا العنف الأسري.

7. غياب التربية السليمة:

إن غياب التربية السليمة وحرمان الأبناء من حقهم في العطف والحنان يعد أكبر أسباب تنامي العدوانية والكراهية داخل الأسر، ويكون مصدر العدوان في كثير من الحالات عن طريق الإهمال أو التجاهل، وترك الشارع هو المرتع والفضاء الذي يتربى فيه الأطفال فيكتسبون العديد من صفات القسوة بسبب ما يتعرضون له أو ما يمارس عليهم من عدوان وعنف، فكلما تخلى الآباء عن دورهم التربوي فإنهم يتسببون في الانحدار بالمستوى الأخلاقي للمجتمع، فيصير حال الأطفال عاطفيا أشد فقرا من المشردين والمتخلَّى عنهم، يقول الشاعر:

ليس اليتيم من انتهى أبواه من (*****) همّ الحياة وخلّفاه ذليلا

إن اليتيم هو الذي تلقى له (*****) أمًّا تخلّت أو أبًا مشغولا[19]

فتربية الأطفال أمانة وجب أداؤها على الوجه الأكمل حتى يعود أثرها الإيجابي على الجميع، يقول الإمام الغزالي رحمه الله: (الصبي أمانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهرة ساذجة، خاليةٌ من كل نقشٍ وصورة؛ وهو قابلٌ لكل ما نُقش، ومائلٌ إلى كل ما يُمال به إليه؛ فإن عُوّد الخير وعُلّمه نشأ عليه، وسعد في الدنيا والآخرة أبواه، وكل معلم له ومؤدِّب، وإن عُوِّد الشر، وأهمل إهمال البهائم؛ شقي وهلك، وكان الوزر في رقبة القيِّم عليه، والوالي له)[20]. فأعظم المسؤوليات والأمانات الملقاة على عاتق الوالدين هي التنشئة السليمة للأبناء بحسن رعايتهم، والسعي في تحقيق كل حقوقهم المادية والطبيعية من تعليم وصحة وتربية سليمة قبل أن تصير المسؤولية مشتركة بين الأسرة والمجتمع، خاصة وأن أبناء هذا الجيل تواجههم الكثير من التحديات والعقبات من شهوات ومغريات وعوائق نفسية، والكثير منهم يفتقر إلى المهارات والآليات التي يستطيع من خلالها التغلب على كل التحديات والصعوبات التي يواجهها، لذلك تعد التربية من مقومات استقرار الأسرة وإحدى أهم الركائز التي تضمن سلامتها بالمحافظة على هويتها وخصائصها، ومفهوم التربية أعم وأوسع من التعليم؛

فالتربية: هي تنشئة الولد حتى يبلغ حد التمام والكمال شيئا فشيئا، لا يحدها سن محدد،. .. وتشمل هذه التنشئة التربية النفسية والروحية والوجدانية والعقلية والسلوكية والاجتماعية.

والتعليم: جزء من هذه المنظومة التربوية، يتضمن نقل المعلومات التي يحتاج إليها الابن في حياته[21]، وكل هذا يقع على عاتق الأبوين على السواء، يقول ابن القيم رحمه الله: (وصيةُ الله للآباء سابقة على وصية الأولاد بآبائهم، قال الله تعالى:" ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق " [الإسراء:31] فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه، وتركه سدى؛ فقد أساء إليه غاية الإساءة، وأكثر الأولاد إنما جاء فسادهم من قبل الآباء وإهمالهم لهم وترك تعليمهم فرائض الدين وسننه، فأضاعوهم صغاراً، فلم ينتفعوا بأنفسهم، ولم ينفعوا آباءهم كباراً، كما عاتب بعضهم ولده على العقوق، فقال: يا أبت، إنك عققتني صغيراً فعققتك كبيراً، وأضعتني وليداً فأضعتك شيخاً.) [22]

8. محيط المؤسسة:

إن الوضعية المتردية للتعليم في المغرب، تؤثر بشكل كبير على تشكيل المنظومة القيمية وصياغة المواقف لدى الشباب، ويرى العديد من – الدارسين– أنه بدلا من أن يساعد النظام التعليمي الشباب على اكتساب المعارف وتطوير قدراتهم المعرفية، فإنه يؤدي إلى إقصائهم[23]، كما أن الظروف التي يدرس فيها التلاميذ أو الطلبة تعد سببا رئيسا لتنامي الظاهرة، ويعتقد أخرون أن منشأ العدوانية بالوسط المدرسي قد يكون نتاجا لسخط تلاميذي ناتج عن الإخفاق الذي يحصل لهم أثناء العملية التعليمية التعلمية، يقول الدكتور "**علي أسعد وطفة**" واصفا العلاقة المتشنجة بين المدرس وتلاميذه، والتي تقوم أغلبها على غايات براغماتية تغيب فيها معاني الاحترام المتبادل، أو قيم الرحمة والأخوة والمحبة والتضامن: (فهناك من ينظر إلى المدرس الذي يتسبب لطلابه بالإخفاق، أثناء الامتحان، إزاء النظام: عدواني، وبالتالي فإنه يمكن أن تلمس الطابع العدواني للمدرسين التربوي عندما يعطي هؤلاء درجات امتحانيه مرضية لجميع الطلاب)[24]، كما أن الإهمال والتجاهل والاستنقاص من قدر هؤلاء الشباب أو قدراتهم وإمكاناتهم وعدم الاعتراف بها تعد أكبر محرك لنزعة العدوان لديهم، بعد قضائهم مدة يتخبطون بين مشاعر الإحباط تارة، والإحساس بالدونية والاحتقار تارة أخرى، كل هذا في سياق النسق التعليمي المعتمد حاليا، وهذا ما أكده البنك الدولي في تقرير له حول تردي الأوضاع التعليمية بالمغرب وفي هذا السياق، يقول "**كمال ابراهم**"، منسق قطاع تطوير الموارد البشرية بالبنك الدولي ورئيس الفريق المنوط به تنفيذ القرض الثاني لسياسات تطوير التعليم:

(التعليم هو استثمار طويل الأجل يتطلب جهودا متواصلة وسياسات دائمة، وقد حقق المغرب إنجازات رائعة في تحسين سبل الحصول على التعليم، لكن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان تكافؤ الفرص، خاصة بالنسبة للفتيات والمجتمعات الريفية، وتحسين جودة التعلم.)[25]، وقد يرتبط بالظاهرة مظاهر أخرى أشد ضررا وخطرا وهي الهدر المدرسي، والجريمة المنظمة، حيث يتحول هؤلاء التلاميذ الذين تعد المدرسة

محضنهم ومكانهم الطبيعي إلى معاول هدم داخل المجتمع، وهذا ما أكدته الأرقام والإحصائيات أن أخطر مظاهر الإجرام وأشدها عنفا تتركز في فئات التلاميذ، كما توضحه الأرقام والإحصائيات التالية الصادرة عن جهات رسمية بالمغرب:

أرقام وإحصائيات رسمية على تنامي ظاهرة العنف في الوسط التلاميذي بالمغرب:

قدمت الورشة التفاعلية حول هذه الظاهرة والتي نظمها المرصد الوطني للإجرام بالمملكة المغربية، إحصائيات مقلقة لظاهرة العنف في المؤسسات التعليمية المغربية، والتي كشف عنها المرصد الوطني للإجرام، حيث إن التلاميذ والطلبة يمثلون (7,2%) من المتابعين في قضايا العنف والاعتداء، مع هيمنة واضحة لفئة التلاميذ بنسبة (81,9%)، وأن العنف الجسدي يشكل (90,3%) من مجموع حالات العنف المسجلة، إضافة إلى الزيادة المقلقة في حالات العنف والعدوان ضد الأساتذة، وكشفت الدراسة عن أرقام مقلقة، حيث أظهرت أن (12%) من أساتذة التعليم الابتدائي و (19%)من أساتذة التعليم الإعدادي يلجؤون إلى العقاب الجسدي، وأن (12%) من الأطفال في المؤسسات التعليمية يتعرضون للعقاب الجسدي على أيدي أساتذتهم، و (11%) على يد الموظفين الإداريين، كما أفاد حوالي (40%)، من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين – 13 و15–سنة بأنهم وقعوا ضحايا للعنف في المدرسة[26].

وخلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات لمواجهة العنف المدرسي، أهمها تبني مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية والعلاج مع تعزيز التنسيق بين كل القطاعات المعنية وإشراك الأسر والمجتمع المدني، والاهتمام بالمناخ المدرسي، ووضع سياسات للوقاية من العنف السيبراني، وغرس ثقافة اللاعنف في المناهج التعليمية، مع التأكيد على أن هدف تحويل المدرسة إلى فضاء آمن مسؤولية مشتركة تستدعي تضافر جهود جميع الفاعلين[27].

9. الإدمان على المخدرات:

تنامت ظاهرة الإدمان على المخدرات، خصوصا بمحيط المؤسسات التعليمية، حتى أصبح معها العديد من التلاميذ ذوي سلوك غير متزن وغير واعٍ عن تصرفاتهم أو أفعالهم، وأضحى المتعاطين لها أكثر عنفاً وميلاً للضرب أو الإساءة لمن حولهم، وهنا يطرح السؤال حول دور المؤسسات الأمنية في القطع مع الجهات التي تستهدف المراهقين وتسعى وراء نشر الممنوعات في صفوف التلاميذ؟!!

10. الإعلام المنحاز:

إن الأصل في وسائل الإعلام الحديث والنزيه ومعه قنوات الصحافة بكل أصنافها أن يكون من ضمن رسائلهم النبيلة السعي في تحقيق أهداف تربوية، ونشر ثقافة المواطنة الصالحة، والإسهام في تقويم سلوك الأفراد والجماعات، فتكون بذلك شريكة للأساتذة والمربين ومعينة لهم في نشر المعرفة والثقافة وتهذيب السلوك، لكن اللافت للنظر والمؤسف أن نجد من ضمنها إعلاما منحازا ليس له مادة يقدمها سوى التبخيس من قدر المربين والمدرسين والتشكيك في الجهود الحثيثة التي يبذلونها طيلة كل موسم دراسي، وبدل أن يواكبوا المسار التعليمي من بدايته إلى نهايته ويسلطوا الضوء على الصعوبات والتحديات التي يواجهها الأساتذة والمربون خاصة الذين يشتغلون في ظروف اقتصادية واجتماعية مزرية وصعبة تفتقر إلى توافر أدنى شروط الاشتغال والتدريس من نقص حاد في الموارد اللوجستية، وتدهور مكانة المعلم في المجتمع، أو تسليط عدساتهم نحو تحديات تتعلق بجودة التعليم، والمناهج التربوية وطرق التدريس، وساعات العمل، وظروف الاشتغال، نجدهم يسلطون الضوء بشكل محموم ومليء بمشاعر العدوانية والكراهية حول حالات معزولة تظهر الأستاذ في موقف المعتدي والمتعلم في موقف المعتدَى عليه، كل هذا أدى إلى زيادة الجرأة على المدرسين والتقليل من قدرهم اجتماعيا وصار الكل يتحامل عليهم ويحملهم نتائج فشل المنظومة التعليمية، البعض بقلمه وآخر بعدسات إعلامه، والآباء بنكرانهم، والمراهق أو القاصر بسيفه أو مديته، فاسترخصوا بذلك دم الأستاذ الذي علم بالقلم تلاميذه، ومحى عنهم الجهل بدروسه وإرشاداته ونصائحه، وصار أكثر الدماء هدرا كما تشهد على ذلك الحالات المسجلة في الآونة الأخيرة، في الوقت الذي انتظرنا فيه أن ينبري إعلاميون نزهاء وصحافيون مثقفون يبذلون غاية جهدهم في إماطة اللثام والكشف عن الأسباب الحقيقية

الكامنة وراء تردي المنظومة التعليمية بالمغرب من خلال تنظيم أيام دراسية، وإقامة ندوات إعلامية وعلمية تقدم خلاصاتها حلولا عملية وآنية لمعالجة الظاهرة واجتثاثها من جذورها، قبل أن ينقطع الحبل على الغارب[28]، ويتسع الخرق على الراقع، ويستحيل مع استفحال الظاهرة واعتيادها القضاء عليها أو حتى محاصرتها في مهدها، فالوسائل الإعلامية التقليدية أو الحديثة تقوم بدور رئيسي في جميع عمليات التعليم والتعلم التي تحدث داخل أو خارج المدرسة، كما تعالج الكثير من مشكلات التعليم والتنمية البشرية والاجتماعية[29]، وإن من بين أكبر المشكلات التي وجب أن يسهم فيها الإعلاميون سواء في القنوات الرسمية أو غيرها هي ظاهرة العنف والعدوان بالوسط المدرسي مع السعي الآني للبحث عن طرائق وسبل معالجتها.

11. السلوكات المنحرفة بالوسط المدرسي:

كثر الحديث مؤخرا، بين أوساط الفاعلين التربويين، من مدرسين وإداريين ومؤطرين، وكل المتدخلين في العملية التربوية بالمجتمع المدني، عن ظاهرة الشغب التي باتت سلوكا نشازا في الوسط التربوي يهدد سيرورة العملية التعليمية والتعلمية ومستوى وأهداف وأدوار المؤسسات التعليمية، ويؤشر على تدني مستوى القيم لدى التلاميذ. وبالرغم من كثرة الشكايات حول الظاهرة، إلا أنها قليلا ما تطرح للدراسة والنقاش الصريح على المستوى المؤسساتي والإعلامي والعلمي للحد منها.

والشغب الصفي هو: (حالة نفسية مشحوبة بشحنة انفعالية تنشأ نتيجة الإحباط، أو نتيجة تهديد أمن الفرد، أو نقس في حاجات التلميذ الإنسانية، لأسباب أسرية أو مدرسية أو بيئية أو شخصية)[30] إنه سلوك عدواني اتجاه المحيط وهو مخالف للقانون الداخلي للمؤسسة خاصة، وللقوانين المجتمعية عامة.

وصور السلوكيات المنحرفة كثيرة لكن يمكن حصرها حسب **"الدكتورة رشيدة الزاوي"** في بحث لها حول السلوكيات المنحرفة في المظاهر التالية:

- **الخربشات:** وهي كتابات ورسوم وأسماء تكون مشحوبة بتعابير وضيعة تهني شخص المدرس أو التلميذ أو مدير المؤسسة،
- **إصدار الأصوات:** إما المقلدة للحيوانات أو الصادرة عن الهواتف المحمولة، أو تكون همسات بين التلاميذ قد تتحول إلى ضحك وصياح بصوت عال؛
- **السلوك العدواني اتجاه الزملاء؛**
- **السلوك التهريجي؛**
- **مخالفة القواعد الصفية:** مثل الدخول المتأخر أو الخروج من الفصل؛
- **الإعراض عن التعلمات؛**
- **السلوك العدواني اتجاه المحيط التربوي:** وهو سلوك تخريبي يلجأ إليه التلميذ في حالة الانفعال أو عمدا لإتلاف وتكسير بعض المنشآت المؤسساتية كالمقاعد والسبورة والنوافذ والأغراس النباتية؛
- **الاستعمال الفوضوي لوسائل التواصل التكنولوجي** (الهواتف...): ويكون عبر الخدمات التي تقدمها الهواتف المحمولة فيبعث التلاميذ بينهم رسائل قصيرة عبارة عن تعليقات أو أجوبة عن أسئلة أثناء الاختبار أو صور ساخرة سواء أثناء شرح الدرس أو إنجاز أنشطة تطبيقية، وهذا يعني أن التقنيات التي صنعت لأجل الفائدة أصبح يوظفها التلاميذ لأهداف لا أخلاقية ولا تربوية، بل أصبحت من بني معيقات سيرورة التعلم[31].

مظاهر العدوانية والعنف وآثارها بالوسط المدرسي:

لا شك أن للعنف والعدوانية آثار سلبية على الفرد والمجتمع، وأكثر من يكتوي بنارها هم أقرب المتدخلين في العملية التربوية كالأسرة والمدرسة؛ ويمكن إجمال هذه الآثار والمظاهر فيما:

- فقدان قيم الاحترام للذات والآخر والمحيط؛
- عدم الالتزام بالقيم المجتمعية، كقيم المواطنة وحقوق الإنسان، والديموقراطية؛
- ارتفاع مظاهر العقوق والاحتقان والصراع بين الآباء وأبنائهم؛
- رفض الانخراط في المشاريع الجماعية والمؤسساتية، وأنشطة الحياة المدرسية، التي تتيح للتلاميذ اكتساب المهارات الحياتية، وترسخ فيهم السلوكات الإيجابية؛
- الميل للعزلة، والإقدام على الانتحار؛
- ارتفاع معدلات الجريمة، والسرقات، والتحرش، والاعتداء على الآخرين؛
- فقدان الإحساس بالأمان، أو الشعور بالاطمئنان بسبب الخوف من التعرض للعنف أو العدوان؛
- تنامي مشاعر الكراهية والحقد والرغبة في الانتقام في الأوساط التربوية بين المعنِّف والمعَنَّف؛
- سيطرة المشاعر السلبية والتوتر والضغوطات على ضحايا العنف؛
- ضعف معدلات التحصيل الدراسي، واللجوء إلى السلوكات المنحرفة كالغش والاتكالية؛
- ارتفاع معدلات الهدر المدرسي والحرمان من الحق في التعلم في سن مبكرة؛
- عدم القدرة على ممارسة الأنشطة اليومية بشكل سليم بسبب فقدان التركيز في العمل، أو الدراسة...

سبل الوقاية والعلاج:

تتفق كل الهيئات فكرية كانت أو أكاديمية أو تربوية أو سياسية أو أمنية أن نجاح أي منظومة داخل المجتمع واستمراريتها لايمكن أن يتحقق في الوقت الراهن إلا بالمقاربة التشاركية، خصوصا إذا تعلق الأمر بقطاع حيوي ومرتبط بجميع مجالات الحياة وبجميع القطاعات، فنجاح أي مجتمع مرهون بنجاح منظومته التعليمية، لذلك وجب تظافر كل الجهود من أجل الحد مع المعيقات التي تمنع ذلك. وتظل المسؤولية الكبرى تتحملها الجهات المنوط بها مهام التربية والتعليم، والمتمثلة في الوزارة الوصية، والطاقم الإداري والتربوي، لذلك سأحصر وسائل العلاج الواجب اتخاذها من طرف هاتين الجهتين كالتالي:

وسائل العلاج حسب الوزارة الوصية:

أصدرت وزارة التربية الوطنية المغربية العديد من المذكرات التنظيمية كان الغرض منها وضع العديد من الإجراءات والتدابير الاستراتيجية التربوية والزجرية للتخفيف من ظاهرة العنف والعدوان بالمؤسسات التعليمية ومحيطها التعليمي، نذكر منها:

1/ المذكرة الوزارية رقم: 15-002 بتاريخ 9 يناير 2015 في شأن التصدي للعنف والسلوكيات المشينة بالوسط المدرسي؛

2/ المذكرة الوزارية رقم: 17-116 بتاريخ 7 نونبر 2017 في شأن التصدي للعنف بالوسط المدرسي؛

3/ المذكرة الوزارية رقم: 24-146 بتاريخ 1 أبريل 2024، في شأن مناهضة العنف بالوسط المدرسي.

ومن أهم التوجيهات التي نصت عليها:

1- مواصلة إرساء آليات تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني والوقاية من مظاهر العنف بالوسط المدرسي؛

2- الوقاية من ظاهرة العنف المسجلة بالوسط المدرسي والتكفل بضحاياها؛

3- تعزيز دور البنيات التربوية والآليات المؤسساتية للتصدي للعنف، وذلك عبر الخطوات التالية:

- إرساء وتفعيل خلايا الإنصات والوساطة بالمؤسسات التعليمية؛
- تفعيل أدوار ومهام المركز الإقليمي لمناهضة العنف على مستوى المديرية الإقليمية؛
- النهوض بأدوار المركز الجهوي لمناهضة العنف على مستوى الأكاديمية[32].

لكن تبقى هذه الاستراتيجيات والإجراءات غير كافية للقضاء على الظاهرة، مالم تقترح الوزارة إجراءات عملية أكثر حزما، وتلامس واقع المدرسة العمومية ومحيطها بشكل مباشر، ويبقى السؤال المطروح ما مدى فاعلية هذه المذكرات في القضاء على الظاهرة؟ وهل كان لديها أثر ملموس في التخفيف منها؟ وهل يكفي تنزيل المذكرات، أم إننا في حاجة إلى مختبرات تقيم دراسات وأبحاث جدية للظاهرة، مع اقتراح آليات عملية تلزم جميع الفرقاء الاجتماعيين بتنزيلها واقعيا؟ لأن الكل متفق بأن الظاهرة تزداد حدتها وتتفاقم آثارها الخطيرة مع اقتراب نهاية كل موسم دراسي، فكلما أقبلنا على إجراء الاختبارات الإشهادية، إلا ونشهد حالات من التعنيف في حق الأساتذة المراقبين أثناء قيامهم بواجبهم المهني المتمثل في حراسة المترشحين، حتى تمر هذه الاستحقاقات في جو من الشفافية، وبغية تحقيق شعار الجودة، ومبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة التعليمية للجميع، لكن تحقيق هذه الأهداف الكبرى لايمر دون تخليف ضحايا يأتي الأستاذ المكلف بالحراسة والمراقبة في طليعتهم، حتى صارت الحراسة لدى أغلب السيدات الأستاذات والسادة الأساتذة شبحا مخيفا يثير هلعهم، ويؤجج قلقهم، ويمنعهم من القيام بواجبهم المهني على الوجه الأكمل، نظرا لحجم الضغوطات التعنيفية والعدوانية من طرف التلاميذ أو آبائهم وعشائرهم، لاسيما مع ضعف الحماية اللازمة لهم جسديا ومعنويا ونفسيا سواء داخل المؤسسات أو خارجها.

إن الإجراءات النظرية والعملية التي اقترحتها الوزارة في مذكراتها تعد جيدة إلى حد كبير، لكن بالإضافة إليها يمكن اقتراح الإجراءات العملية التالية التي تعين على تنزيلها التنزيل الأمثل، ويكون لها الأثر الآني والملموس على واقع المؤسسات التعليمية ومحيطها، وذلك من خلال مايلي:

- إنشاء مختبرات علمية جهوية وإقليمية، تتشكل بها لجان من باحثين أكاديميين متخصصين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس التربوي، تقوم بأبحاث نظرية وميدانية جادة، ترصد الظاهرة وأسبابها حسب كل جهة وإقليم، مع اقتراح الحلول الآنية والعملية والأقل تكلفة، وتقدم نتائجها بشكل دوري للجهات المختصة قصد تنزيل آلياتها للحد من الظاهرة بمجرد حدوثها، وقبل استفحالها؛
- الاستعانة بالأساتذة الباحثين من ذوي الشواهد العليا والمزاولين لمهمة التدريس لأنهم الأقرب لواقع المدرسة والمتعلمين، وتمكينهم من الآليات الضرورية تقنية ولوجيستية لدراسة حالات العنف بمؤسساتهم والسهر على معالجتها في مهدها؛
- الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا دور الشباب، وتمكينها من مزاولة أنشطة تحسيسية وتربوية داخل المؤسسات التعليمية، بشكل مستمر، في خطة استباقية قبل حدوث ظاهرة العنف والعدوان، تتغيى القضاء على أسبابها بدل الانهماك في علاج نتائجها؛

- الاهتمام بمحيط المؤسسة الخارجي كما فضائها الداخلي، وذلك بمحاربة مظاهر التسيب والانحراف والإدمان والأوكار المهيئة لذلك، والتي تهدد سلامة التلاميذ أخلاقيا وفكريا وسلوكيا؛

- تفعيل أدوار جمعيات الآباء حتى لايبقى دورها منحصرا في تتويج المتفوقين كل نهاية دورة، وإنما إلزامها من طرف الوزارة بمذكرات تنظيمية لعملها المباشر داخل المؤسسات التعليمية، وتسطير أنشطة تربوية وتحسيسية طيلة الموسم الدراسي، والمشاركة الفاعلة في منع أسباب مظاهر العنف قبل حدوثها؛

- تخصيص ميزانية سنوية لجميع المؤسسات التعليمية لمواكبة الحالات التي تعاني من مشاكل نفسية واجتماعية، وأن تتكفل الوزارة بمصاريف علاجهم في حال عرضهم على أطباء أو مختصين نفسيين واجتماعيين؛

- توفير مكاتب أو عيادات طبية يؤطرها أطباء نفسانيون لمواكبة حالات التلاميذ على الأقل مرة خلال كل أسبوع؛

- الانفتاح على المؤسسات والسلطات الأمنية للقيام بدوريات خارج محيط المؤسسة، وتمكينهم من القيام بحملات توعوية داخل المؤسسات التعليمية، لتحسيس المتعلمين بمخاطر الجريمة والإدمان والعنف وتعريفهم بالعقوبات القانونية والزجرية، لأن الجهل بالقوانين أكثر أسباب الوقوع في الجريمة؛

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحديثة في رصد الظواهر السلبية المتسببة في حوادث العنف والاعتداءات سواء على المدرسين أو المؤطرين أو حتى التلاميذ خلال الامتحانات الإشهادية، وذلك بإنشاء مشوشات إلكترونية لمحاربة ظاهرة الغش بواسطة الهواتف الذكية، أو الوسائط الالكترونية؛

- المواكبة النفسية والسيكولوجية للتلاميذ المترشحين للاختبارات الإشهادية أسبوعين على الأقل قبل كل استحقاق وطني أو جهوي لتخفيف الضغط النفسي، ومساعدتهم على اكتساب الثقة والتخلص من الشحنات السلبية التي تؤثر في نفسيتهم، وتجنح بهم نحو الميل إلى الغضب أو العنف والعدوان؛

- غرس ثقافة اللاعنف بالمناهج التعليمية والمقررات الدراسية في جميع المستويات التعليمية؛

- إدراج مواد ومقررات دراسية في المناهج التعليمية تعنى بتدريس قيم الوطنية والمواطنة، وغرس القيم الدينية النبيلة كالمحبة والسلام كالتسامح والتضامن والتعاون. .. وغيرها.

فهذه بعض المقترحات العملية التي من شأنها أن تنزل المذكرات الوزارية تنزيلا أمثل وأكثر فاعلية وواقعية، ويكون لها الأثر المباشر على المتعلمين والمدرسة العمومية، في وقت ازدادت فيه المخاوف من انهيار المنظومة القيمية بالمنظومة التربوية، وتتحول المؤسسات التعليمية من فضاء لتلقين وإنتاج الثقافة والفكر والمعرفة، إلى مرتع للصراعات والنزاعات العدوانية، والسلوكات اللاتربوية، وإن كنا نقر للمدرسة العمومية بدور ريادي في جودة بعض التعلمات والمناهج التي يعترف البعيد قبل القريب بتميزها وتفوقها كما يشهد لذلك الكفاءات التلاميذية والطلابية في الاستحقاقات الأولمبية الوطنية أو العالمية، إلا الطموحات تظل أكبر في ارتفاع هذه النسب بالقضاء على الكل المعيقات التي تحول دون تحقيقها على الوجه الأكمل والأمثل.

خلاصة وتوصيات:

في خاتمة هذا البحث الموجز لا بد أن نلفت النظر إلى أن ظاهرة العدوان والعنف تحتاج منا تكامل وتظافر كل الجهود ومن طرف الجميع مؤسسات وسلطات وهيئات وأفراد وجماعات، والتجند جميعا من أجل الحد منها، والتقليل من آثارها وانعكاساتها لأن تناميها يتعارض مع الأهداف العامة والطموحات الكبرى التي تسعى المملكة المغربية لتحقيقها، ولايتأتى تنمية أي مجتمع وارتقاؤه فكريا وحضاريا إلا بالاستثمار الأمثل في أكبر المجالات حيوية وتأثيرا على باقي المجالات وهو التربية والتعليم، ولن نحصل على تعليم ذي جودة تتحقق فيه مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص إلا بوضع حد لكل الممارسات التي تحول دون نجاحه وازدهاره وارتقائه، وأن يسعى الجميع إلى إستعادة المدرسة والمؤسسات التعليمية والتعليم عموما هيبته وجماليته وجاذبيته حتى نتمكن من الكشف والتنقيب عما يتميز به تلاميذنا من كفاءات وقدرات عالية في شتى المعارف والعلوم والتخصصات سواء عليمة أو علوم إنسانية وفنية واجتماعية. والله ولي التوفيق

الهوامش:

[1]) العنف والعدوانية في التحليل النفسي (ص: 13)، د. علي أسعد وطفة

[2]) دلالة العنف في العربية تشترك مع نظيرتها في اللاتينية، فكلمة العنف: "VIOLENCE" بالإنجليزية مشتقة من الكلمة اللاتينية " VIOLENTIA"، وهي تعني الغلظة والقوة، وتعني كذلك الاستخدام غير المشروع للقوة بأساليب عدة لإلحاق الأذى بالآخرين. (منال محمد عباس: ص: 19)

[3]) تاج العروس: 186/24، لسان العرب لابن منظور 2576/9-259، المصباح المنير: (ص: 124)، مقاييس اللغة: 158/4.

[4]) فيض القدير: 25/1.

[5]) التوقيف على مهمات التعاريف: (ص: 248).

[6]) معجم لغة الفقهاء: د. محمد رواس قلعجي (ص: 323).

[7]) فرج عبد القادر طه / حرف العين.

[8]) معجم علم اللغة النظري محمد علي الخولي، (ص: 25) مؤسسة الفلاح للترجمة والنشر والتوزيع402 – 1991

[9]) سيكولوجية العدوانية وترويضها: منحى علاجي معرفي جديد/ د. عصام عبد اللطيف العقاد (ص: 98)، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة

[10]) معجم علم النفس والتحليل النفسي (حرف العين / ص: 276)

[11]) الضغط المدرسي وعلاقته بسلوكات العنف والتحصيل الدراسي، عبدي سميرة (2011)، تيزي وزو: جامعة مولود عمري.

[12]) العنف والعدوانية في التحليل النفسي (ص: 33)

[13]) خرافة العنف الدموي في ضوء العلوم الحديثة رؤية تحليلية في غرائز التدمير والانتقام والحروب، علاء اللامي، مجلة الزمان الجديد العدد 36، ديسمبر كانون الأول، 2002، ص – 81، ص 7

[14]) العنف الأسري، أسبابه، آثاره، وعلاجه في الفقه الإسلامي، د. محمد البيومي الراوي بهنسي، المجلد التاسع من العدد الثاني والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية (التاريخ غير متوفر).

[15]) مقال: نقطة نظام حول استفحال ظاهرة العنف في المجتمع المغربي، خديجة الكور، 7يونيو 2023 / مجلة مدار 21 كوم الالكترونية (https://madar21.com/162071.html).

[16]) ديوان صالح بن عبد القدوس، بن عبد الله بن عبد القدوس الأزدي الجذامي، مولاهم، أبو الفضل. شاعر حكيم، كان متكلماً يعظ الناس في البصرة. له مع أبي الهذيل العلاف مناظرات، وشعره

[17]) الشباب والعنف في المغرب الواقع والرهانات، (ص: 13) د. سلوى الزرهوني، مجلة معهد الرباط للدراسات الاجتماعية، بتاريخ (2 octobre 2017)

[18]) الشباب والعنف في المغرب الواقع والرهانات، (ص: 15) د. سلوى الزرهوني، مجلة معهد الرباط للدراسات الاجتماعية، بتاريخ (2 octobre 2017)

[19]) ديوان الشعر أحمد شوقي، قصيدة: "قم للمعلم وفه التبجيلا"

[20]) إحياء علوم الدين / أبو حامد الغزالي:4/106

[21]) الآباء مدرسة الأبناء، فهد بن محمد الحميزى (ص: 6)/ ط: 22ديسمبر 2019.

[22]) تحفة المولود. ص: 139.

[23]) الشباب و العنف في المغرب الواقع والرهانات، (ص: 15) د. سلوى الزرهوني، مجلة معهد الرباط للدراسات الاجتماعية، بتاريخ (2 octobre 2017) – بتصرف يسير–

[24]) العنف والعدوانية في التحليل النفسي، مكاشفات بنيوية في سيكولوجية العدوانية عند فرويد (ص: 34)

[25]) استمرار قوة الدفع لإصلاح التعليم في المغرب/ المغرب: الحفاظ على دينامية الإصلاح التعليمي متوفر على الموقع الالكتروني2013/09/11 .
http://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2013/09/11/ maintaining-momentum-on-education-reform-in-morocco

[26]) ورشة تفاعلية حول "ظاهرة العنف في الوسط التعليمي: الواقع والتحديات وسبل المواجهة"، نظمها المرصد الوطني للإجرام بشراكة مع جامعة الحسن الأول بسطات، برواق وزارة العدل في المعرض الدولي للكتاب والنشر بالرباط، بحضور نخبة من الخبراء والمتخصصين وجمهور واسع من الطلبة والمهتمين، يوم الأحد 27 أبريل 2025.

[27]) ورشة تفاعلية حول "ظاهرة العنف في الوسط التعليمي: الواقع والتحديات وسبل المواجهة"، نظمها المرصد الوطني للإجرام بشراكة مع جامعة الحسن الأول بسطات، برواق وزارة العدل في المعرض الدولي للكتاب والنشر بالرباط، بحضور نخبة من الخبراء والمتخصصين وجمهور واسع من الطلبة والمهتمين، يوم الأحد 27 أبريل 2025.

[28]) هو مثل عربي يضرب للدلالة على ترك الحرية للآخرين دون قيود أو شروط.

[29]) دور وسائل الاعلام في المجال التربوي، ندوة ماذا يريد التربويون من الإعلاميين، مجلة دار المنظومة، العدد 2، س 1982.

[30]) أسباب الشغب الصفي، الهندول حسن هاشم، مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، العدد 3–4، المجلد 6/ 2007، ص: 267. –بتصرف–

[31]) مظاهر السلوكيات المنحرفة لدى بعض التلاميذ (الشغب الصفي نموذجا) "رشيدة الزاوي" (ص: 145)، مجلة كراسات تربوية/ عدد: 2/ المحكم فبراير 2016/ ط: إفريقيا الشرق الأوسط.

[32]) المذكرة الوزارية رقم: 24–146 بتاريخ 1 أبريل 2024، في شأن مناهضة العنف بالوسط المدرسي.